

# السياسة الأمريكية تجاه القدس

## ندوة رشيد الخالدي\*

المتحدة بضم إسرائيل للجزء الشرقي العربي للقدس عام ١٩٦٨، وصوتت عدة مرات في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لصالح قرارات تدين هذا الإجراء، وتدين إجراءات إسرائيلية أخرى في القدس الشرقية. تعتبر الولايات المتحدة القدس الشرقية أراضي تحت الاحتلال، احتلال غير شرعي طبعاً، وتعتبر الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية خرقاً فادحاً لاتفاقيات جنيف، وخاصة معاهدة جنيف الرابعة، التي تمنع أية قوة تحتل أراضي للغير من استيطان مواطنيها في هذه الأراضي. إذاً، وبالنسبة للولايات المتحدة، فإنَّ القدس أرض محتلة، ولنقل القدس الشرقية على الأقل، وإنَّ وضع القدس لا يمكن الإقرار به حتى نهاية مفاوضات حولها بين جميع الأطراف المعنية. ولقد كان الأساس في الموقف الأمريكي ولا يزال هو قرار التقسيم، الذي اعتبر القدس جسماً منفصلاً تحت رعاية دولية، وكما لم تقبل معظم دول العالم بإعلان إسرائيل للقدس عاصمةً أبديةً لها، فلم تعترف الولايات المتحدة أيضاً بهذا الإعلان، وذلك رغماً عن ضغوطات شرسة وشديدة ومتكررة من الكونغرس الأمريكي على إدارات أميركية متعاقبة بدافع من اللوبي الإسرائيلي في واشنطن. فالواقع أنَّه على الرغم من هذه الضغوطات وهذا النفوذ، رفضت جميع الإدارات الأمريكية، منذ احتلال عام ١٩٦٧، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، كما رفضت أن تعترف بضم القدس الشرقية، وبمشروع نقل السفارة الأميركية إلى المدينة المقدسة من تل أبيب. وكما فعلت جميع الدول الأوروبية ومعظم دول العالم التي فتحت سفاراتها في تل أبيب، وضعت الولايات المتحدة سفارتها منذ عام ١٩٤٨ في تل أبيب أيضاً، ولا تزال هذه السفارة موجودة في تل أبيب، كما هو الحال مع جميع السفارات الأجنبية الأخرى، باستثناء سفارة أو اثنتين.

إلى جانب هذه العناصر الثابتة أو شبه الثابتة في الموقف الأمريكي تجاه القدس وتجاه العمل الاستيطاني الإسرائيلي فيها، وخاصة تلك السياسات التي أكدتها

موضوعي شاق وهام، وهو ثوابت ومتغيرات السياسة الأمريكية تجاه القدس منذ نكبة عام ١٩٤٨ وحتى الآن. لقد كان الوضع القانوني للقدس موضع نزاع منذ أكثر من ستين عاماً، أي منذ اتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار التقسيم الشهير في شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، وكان موقف الولايات المتحدة حول هذه المسألة في غاية الأهمية. منذ ذلك الحين، تم اتخاذ مواقف أصبحت ثابتة أو شبه ثابتة للإدارات الأمريكية المتعاقبة، بينما تغيرت الكثير من المواقف الأخرى لها. كان ولا يزال أساس سياسة الولايات المتحدة تجاه القدس قرار التقسيم هذا، أي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ للتاسع والعشرين من تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٤٧، الذي دعا لإبقاء مدينة القدس وجوارها جسماً منفصلاً تحت رعاية دولية، وذلك طبعاً ضمن تقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية تضم أقل من ٤٥٪ من أراضي فلسطين، ودولة يهودية تضم ٥٥٪ تقريباً من أراضي فلسطين. ومنذ ذلك الوقت، لم تعترف الولايات المتحدة يوماً، بسيادة إسرائيل القانونية على أي جزء من القدس، تاركة الأمر حتى يتم إقرار وضع المدينة القانوني خلال المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولم يتغير هذا الموقف منذ عام ١٩٤٧، وهذا موقف الولايات المتحدة وموقف معظم دول العالم. مع ذلك، يجب أن ننتبه إلى حقيقة أنَّ الولايات المتحدة اعترفت وتعترف، بسيطرة إسرائيل الواقعية على القدس الغربية، كما اعترفت على سيطرة الأردن الواقعية على القدس الشرقية من عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ولم تعترف ولم تقبل الولايات

١ نص المحاضرة التي ألقاها رشيد الخالدي في أبو ظبي بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٦. في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. وقد نظم المحاضرة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. ومؤسسة الدراسات الفلسطينية. ومجلس العمل الفلسطيني في أبو ظبي.

\* أستاذ كرسي إدوارد سعيد للدراسات العربية في جامعة كولومبيا في نيويورك.

إدارات الرؤساء جونسون ونيكسون وفورد وكارتر حتى عام ١٩٨١، وبناءً عليها وافقت هذه الإدارات، خلال هذه الفترة من عام ١٩٦٧ لغاية عام ١٩٨١، على اثني عشر قراراً لمجلس الأمن، تدين النشاطات والممارسات الإسرائيلية في القدس، توجد عناصر تغيرت، أو تم تبديلها، منذ عام ١٩٦٧ أو حتى منذ عام ١٩٤٨. ومن هذه العناصر التغيير في مواقف الإدانة هذه على عهد الرئيس ريغان، فقد كان آخر قرار لمجلس الأمن للمتحدة يدين الأعمال الإسرائيلية الاستيطانية والتهويدية في القدس هو قرار ٤٧٨ الصادر في شهر آب/أغسطس ١٩٨٠، وقد أدان ضم القدس لإسرائيل، وأدان النشاطات الإسرائيلية فيها. بعد ذلك الحين، غيرت إدارة ريغان كلياً، بعض عناصر السياسة الأمريكية، ومنعت اتخاذ أي قرار في مجلس الأمن يدين أعمال إسرائيل في القدس، والعمل الاستيطاني فيها، أو ينتقد بأي شكل من الأشكال الممارسات الإسرائيلية في المدينة. ومنذ عام ١٩٨٠ لم نر اتخاذ أي قرار في مجلس الأمن يتعلق بالقدس، وذلك بسبب التهديد باستعمال حق النقض (الفيتو) من الولايات المتحدة.

ماذا حصل بعد مجيء ريغان إلى البيت الأبيض؟ بدلاً عن وصف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في القدس، بأنه غير شرعي، وغير قانوني، وأنه يمثل خرقاً للقانون الدولي، كما فعلت جميع الإدارات الأمريكية السابقة، أصبح المسؤولون الأمريكيون، ابتداءً من سنة ١٩٨١، والتي تولّى فيها ريغان سدة الرئاسة، وحتى سنة ٢٠٠٨، آخر سنة لرئاسة جورج دبليو بوش، يصفون أعمال إسرائيل التي تشمل الاستيطان، والضم، والاستيلاء على الأراضي العربية، كعقبات أمام السلام، ولم يصفوها كالسابق أعمالاً غير شرعية وغير قانونية، ولم يصفوا القدس الشرقية العربية بأنها أراض محتلة، بل إنها أراضٍ متنازع عليها. لقد أوقفت الإدارات المتعاقبة منذ عهد ريغان وحتى نهاية عهد بوش الأخير استعمال كلمة "غير قانونية" في وصف السياسات الإسرائيلية.

بمجيء الرئيس أوباما إلى البيت الأبيض عام ٢٠٠٩، بعد انتخابات ٢٠٠٨، طرأ تغيير هائل ومهم في السياسة الأميركية. ففقط مع مجيء هذه الإدارة إلى البيت الأبيض، رأينا العودة إلى لغة ما قبل ١٩٨١، خاصة تلك اللغة التي تصف الأعمال الإسرائيلية في القدس الغربية بأنها أعمال غير قانونية وخارقة للقانون الدولي، وتصف القدس الشرقية بأنها أراض محتلة.

انسجاماً مع هذا الموقف، ومنذ توليها مقاليد الحكم في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩، طالبت إدارة أوباما، كما نعلم، من إسرائيل أن تجتمع جميع النشاطات الاستيطانية،

ليس فقط في الضفة الغربية المحتلة، وإنما أيضاً في القدس الشرقية المحتلة. وأخذ الرئيس ووزيرة الخارجية ومجموعة أخرى من المسؤولين الأمريكيين بذكر أن القدس الشرقية محتلة، وأن الأعمال الاستيطانية غير قانونية. وفي الحقيقة، فإن هذه لهجة جديدة كلياً، لم نسمعها منذ ما يزيد عن ٣٠ سنة، أي منذ عام ١٩٨٠، نهاية عهد الرئيس كارتر.

بالطبع لم يكن مفاجئاً لنا، نحن في الولايات المتحدة، وأعتقد أنكم في العالم العربي لم تتفاجأوا مثلنا، أن الحكومة الإسرائيلية، رداً على هذا الموقف الصارم الجديد، قامت بمحاولة إهانة الإدارة الجديدة، إذ في شهر آذار/مارس من هذا العام، أعلنت الحكومة الإسرائيلية توسيع رقعة الاستيطان في القدس الشرقية، خلال زيارة نائب الرئيس جوزيف بايدن إلى إسرائيل، وقد تم الإعلان عن ذلك أثناء اجتماع بين بايدن وبين رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. إن أي معلق وأي مراقب للسياسة الإسرائيلية يعلم أن هذه لم تكن سوى الإهانة الأخيرة، والأخيرة فقط، في سلسلة من الإهانات المتتالية المدروسة التي توجهها حكومات إسرائيلية عديدة للإدارات في واشنطن. وكان وزير الخارجية الأمريكية الأسبق جيمس بيكر قد قال مرة عام ١٩٨١، إنه في كل مرة يزور فيها إسرائيل (فلسطين المحتلة) يسمع عن إنشاء مستوطنة جديدة، ويسمع عن توسيع رقعة الاستيطان، ضمن عمليات استفزاز وإهانة مدروسة للسياسة الأمريكية. وقد قال معلق آخر إنه في كل مرة يزور مسؤول أو مندوب أمريكي المنطقة لمناقشة مصير الضفة الغربية أو غزة أو القدس، ليبحت القضية الفلسطينية، أو قضية الصراع العربي الإسرائيلي، ترد الحكومة الإسرائيلية بتوسيع نشاطاتها الاستيطانية في الأراضي المحتلة.

للأسف الشديد، وأمام هذا التعنت، وهذا التحدي، وهذه الإهانة المدروسة، الأخيرة في سلسلة إهانات للولايات المتحدة الأمريكية، فقد فشلت إدارة الرئيس أوباما في التمسك بموقفها الثابت والمبدئي حول الاستيطان، ويبدو للأسف أن موقفها لم يكن موقفاً ثابتاً، مع أنه موقف مبدئي. ودل ذلك أنه مع مجيء إدارة جديدة، ومع كل التغيرات التي حصلت نتيجة لمجيء هذه الإدارة، إلا أن هناك أشياء لم تتغير في واشنطن، ومنها نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس، ونحن نعتبر الكونغرس منطقة محتلة أو شبه محتلة، والدليل الأخير على ذلك هو القرار الذي اتخذته الكونغرس (مجلس العموم، إن جاز التعبير)، منذ ثلاثة أيام، بتأييد ٤١٠ أصوات مقابل ٤ أصوات معارضة، بزيادة حجم

المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل. وأدعوكم لتشهدوا، على YouTube، خطابات العديد من مندوبي مناطق معينة في الولايات المتحدة، الذين يتكلمون عن أهمية التحالف الأمريكي-الإسرائيلي، وأهمية الدعم الأمريكي لإسرائيل، وكله كلام أعده لهم اللوبي الإسرائيلي في واشنطن. إذا، يكشف هذا الحدث أنه بالرغم من وجود تغير هام في بعض معالم السياسة الخارجية الأمريكية نتيجة لمجيء أوباما، إلا أن هناك بعض الأشياء التي لم تتغير، ولكن يأتي هذا الحدث المؤسف ضمن سلسلة من تصريحات ذات أهمية فائقة، برأيي، وهي تصريحات لأعلى مستويات من المسؤولين في الولايات المتحدة، تقول إن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل لا يخدم المصالح الوطنية الأمريكية، بل ربما يضر بهذه المصالح. وقد نقلت جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية تصريحاً عن نائب الرئيس جو بايدن، عند مقابلته لنتنياهو، قال فيه ذلك بالحرف تقريباً، ونُقل أنه زاد أن إسرائيل تكلف الولايات المتحدة خسائر بأعمالها العدائية للعرب، فبسبب تحالفها مع إسرائيل، فإن الأخيرة تتكلف خسائر بالأموال والأرواح. ونقلت الصحيفة عن الجنرال بيترايوس، قائد المنطقة الوسطى في القوات المسلحة الأمريكية، تصريحاً مشابهاً لما نقل عن نائب الرئيس، وقد نفى الجنرال بيترايوس هذا التصريح، ولكن فيما بعد صرح بيترايوس، أمام الكونغرس أن "الغضب العربي" حول القضية الفلسطينية يحد ويخفف من قوة وعمق مشاركة الولايات المتحدة مع الحكومات والشعوب العربية في المنطقة، وقد قال رئيس الأركان العامة، الأدميرال مايكل مولن، شيئاً مماثلاً، وفي النهاية قال الرئيس أوباما نفسه شيئاً مماثلاً أيضاً.

إذا، فإن التراجع المؤسف لهذه الإدارة حول الاستيطان وحول القدس يأتي في نفس وقت الإعلانات، سالفة الذكر، للكثير من المسؤولين الأمريكيين، إذ أعلن المسؤولون العسكريون والسياسيون في الحكومة الأمريكية أن العلاقة مع إسرائيل ليست ذات فائدة للولايات المتحدة، وإنما تضر بالمصالح القومية الأمريكية. طبعاً، هذا ليس جديداً في رأي الكثير من المسؤولين العسكريين الأمريكيين الكبار، ولكن لم يعبروا عن هذا الرأي علناً من قبل، يعني أن إعلانهم عن هذا الرأي هو الجديد. ومن خلال احتكاكي مع الكثير من العسكريين، ومنهم طلابي سابقاً، ومنهم أناس أتعامل معهم عندما أحاضر في الكلية العسكرية الأمريكية في وست يونيت، أو في الكلية البحرية الأمريكية في أنابوليس، أو في الكلية الحربية الوطنية في واشنطن، يتكلمون بنفس اللهجة، إنهم يقولون: علاقتنا مع إسرائيل مضرّة، إسرائيل

لا تشكل رصيماً إيجابياً للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، إنما تشكل عبئاً على الولايات المتحدة. وهذا الكلام أسمعته دائماً من أوساط عسكرية، والجديد في الأمر هو استعداد أعلى مستويات من المؤسسة العسكرية الأمريكية للتعبير عن هذه الآراء، واستعداد الإدارة لسماع هذه الآراء وتكرارها علناً، هذا هو باعتقادي الشيء الجديد. وإذا استمعتم إلى التصريحات في الكونغرس (مجلس العموم)، منذ ثلاثة أيام، بعد التصويت على زيادة المساعدات الأمريكية لإسرائيل، فإنكم ستسمعون جواب اللوبي الصهيوني، عبر أبواب ممثلي الشعب الأمريكي في المجلس، على هذا الموقف العسكري السياسي لهذه الإدارة.

من أين يأتي هذا التعبير الجديد؟ يأتي، برأيي، من أمرين: أولاً، نهاية الحرب الباردة، بمعنى نهاية النزاع الأمريكي السوفييتي، وبالتالي نهاية التحالف الأمريكي الإسرائيلي المبني على ضرورة مقاومة الاتحاد السوفييتي وحلفائه في المنطقة. ويأتي ثانياً من بداية التواجد العسكري الأمريكي المكثف في منطقتنا، أي منذ حرب الخليج عام ١٩٩٠-١٩٩١. فمع هذين الحدثين، اختفى التبرير الاستراتيجي للدعم الأمريكي لإسرائيل. ولتلاحظ استمرار الكثير من التبريرات الأخرى، ولكن يجب التأكيد هنا أن التبرير الاستراتيجي المستند إلى القول بأن إسرائيل حليف استراتيجي للولايات المتحدة في نزاعها مع الاتحاد السوفييتي قد اختفى. ومع تزايد التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، ابتداءً من سنة ١٩٩٠ ولغاية اليوم، أصبح انحياز الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل عبئاً متزايداً عليها في تعاملها مع شعوب، بل وحتى مع حكومات، هذه المنطقة. ولقد اعترف بذلك سرا الكثير من المسؤولين العسكريين الأمريكيين، والجديد في الأمر استعداد هؤلاء للتعبير علناً عن هذا الرأي. من المهم جداً، باعتقادي، أن تعتمد إدارة أوباما هذا الرأي، وأن يعبر الرئيس ونائب الرئيس عن آراء مشابهة، خاصة حول القدس وأهميتها. وأيضاً من المهم جداً أن ترفض الإدارة، وقد رفضت، الأعداء الإسرائيلي أن القدس الشرقية والصفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ متنازع عليها، فالموقف الإسرائيلي يدعي أنه لا يوجد احتلال لهذه الأراضي، بل يوجد نزاع عليها، فإسرائيل وأنصارها يرفضون بشدة أي استعمال لتعبير "أراضٍ محتلة"، ولكن رفضت الإدارة الأمريكية هذا الإدعاء والافتراء الإسرائيلي. وطبعاً، وضمن القانون الدولي، فإن الأمر جد واضح، فهذه الأراضي أراضٍ محتلة، وكل دول العالم تعتبرها كذلك، باستثناء إسرائيل. لذا فإن اتخاذ هذه الإدارة، بالرغم من كل الضغوطات التي مارسها

عليها اللوبي الإسرائيلي والكونغرس، مثل هذا الموقف يبقى برأيي، مهماً جداً.

طبعاً كما تعلمون، فإنَّ القدس في نظر جميع العرب هي العاصمة لفلسطين، والقدس محور اهتمام ديني لمليار وربع، أو مليار ونصف، مسلم؛ لأنَّ القدس أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين، وهي مذكورة في القرآن الكريم، وحاضرة في قلب كل عربي وكل مسلم لأسباب دينية ووطنية. إذاً، فإنَّ أية مسألة تتعلق بالقدس، وتمس بوضعها تؤثر على مكانة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي. ومن هذه المسائل، مسألة مقبرة مأمَن الله (ماميلاً) الموجودة في وسط القسم الغربي من القدس بالقرب من القنصلية الأمريكية، وبالقرب من فندق الملك داوود. وتحتوي هذه المقبرة، القديمة جداً، قبور قرابة أربعين جيلاً من الرواد في التاريخ الفلسطيني والعربي الإسلامي، ومنهم أئمة، وأمراء في الجيوش الإسلامية كجيش صلاح الدين الأيوبي، وقضاة وعلماء مرموقون من العهد الأيوبي والعهد المملوكي والعهد العثماني. فجميع هؤلاء موجودون في مقبرة مأمَن الله. تجري إسرائيل الآن بالاشتراك مع مؤسسة أمريكية اسمها السايمون فيزنتال سنتر في مدينة لوس أنجلوس بالولايات المتحدة، حفريات في هذه المقبرة من أجل إقامة ما يسمى بمتحف التسامح. وقد قُدم إلى عدة مؤسسات من مؤسسات الأمم المتحدة، ومنها اليونيسكو، ومجلس حقوق الإنسان، عريضة احتجاج تحمل توقيع ستين شخصاً ينتمون إلى خمس عشرة عائلة مقدسية، أجدادهم مدفونون في مقبرة مأمَن الله. وهذه المسألة الآن أمام محافل دولية عديدة، وستعرض ربما أمام الجمعية العامة في جلستها القادمة في الخريف المقبل، وتعرض الآن أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف، وستعرض قريباً أمام اليونيسكو في باريس. على الولايات المتحدة، نظراً لأهمية القدس في رأي جميع المسلمين وجميع العرب، أن تأخذ موقفاً، فيما أن تقف مع حليفتها إسرائيل ومع هذه المؤسسة الأمريكية التي تنبش القبور الإسلامية في قلب هذه المقبرة وتبعثر عظام الموتى، أو أن تأخذ موقفاً ضد هذه الأعمال البشعة وغير الإنسانية، بل وغير القانونية، حسب العريضة التي قدمتها الخمس عشرة عائلة مقدسية، والتي تشمل جميع العائلات المقدسية التي دفن أجدادها في هذه المقبرة دون استثناء.

لقد نشطت إسرائيل في بناء المزيد من المستوطنات خلال السنوات العشرة الأخيرة. وقد كان، وللأسف الشديد، من العوامل التي شجعت إسرائيل على هذا النشاط المحموم، وعلى هذه الزيادة في النشاط

الاستيطاني في القدس خصوصاً ما يسمى بمعايير كليتوتون، أو اقتراحات كليتوتون، التي قُدمت خلال مفاوضات طابا وواشنطن في أواخر عام ٢٠٠٠ وأوائل عام ٢٠٠١. وحسب اقتراحات الرئيس كليتوتون هذه، فإنَّ أية اتفاقية فلسطينية إسرائيلية نهائية حول القدس ستمنح السيادة لإسرائيل على المناطق ذات الأغلبية من السكان اليهود، في حين ستمنح السيادة لدولة فلسطينية على المناطق ذات أكثرية سكانية فلسطينية. ومنذ ذلك الحين، وعلى ما يبدو نتيجة لإدراك أن ما لها يبقى لها، سارعت إسرائيل في زرع مستوطنات جديدة، ليس فقط في المناطق المحيطة في القدس، كما كان الوضع في الماضي وكما فعلت بشمال وشرقي وجنوبي القدس، إنما أيضاً داخل الأحياء العربية في القدس نفسها مثل سلوان، الشيخ جراح، راس العمود، وأبو ديس؛ وذلك من أجل خلق وقائع جديدة على الأرض.

لم ترحب الحكومة الإسرائيلية، طبعاً، بإعادة تأكيد الإدارة الحالية لمواقف أمريكية قديمة حول القدس خاصة، ولكن علينا أن ندرك بأنه مع قوة اللوبي وقوة إسرائيل في واشنطن، لدرجة أنه يمكن اعتبار الكونغرس، والذي يضم مجلس الشيوخ ومجلس العموم في واشنطن، تحت نفوذ أنصار إسرائيل المطلق، فإنَّ المجموعات التي تؤيد سياسات إسرائيل دائماً وأبداً في الولايات المتحدة أصبحت أضعف مما كانت عليه في الماضي. ولعلَّ السبب يعود لوقائع جديدة حدثت على مستوى الشارع الأمريكي، وخاصة عند الجالية اليهودية الأمريكية. نرى الآن أبرز الشخصيات في الجالية اليهودية، وخاصة عند الشباب، مستعدة لأول مرة لانتقاد ممارسات إسرائيلية علناً، بل واتخاذ مواقف معادية لمثل هذه السياسات، ولتشكيل مجموعات ضغط معادية لمنظمة الآيباك (المنظمة الأمريكية-الإسرائيلية للشؤون العامة)، ومعادية لكل منظمات اللوبي، وكل المنظمات التي تدعي أنها تمثل الجالية اليهودية الأمريكية. والبرهان على أنها لا تمثل، هي نتائج انتخابات ٢٠٠٨، حيث صوت ٧٨٪ من الناخبين اليهود لباراك أوباما، وصوت فقط ٢٢٪ من هؤلاء الناخبين للسياناتور مكين، رغم الحملة الشرسة التي شنتها بعض التنظيمات المؤيدة لإسرائيل، ضد أوباما، الذي اعتُبر معادياً لإسرائيل، ومؤيداً لمكين، الذي كانت مواقفه تجاه القضية الفلسطينية متطابقة كلياً مع مواقف إسرائيل.

برأيي، من الضروري أن تؤكد وتأخذ الولايات المتحدة، إذا عت أخطار التحالف الكامل مع إسرائيل والانحياز المطلق لها، مواقف تمنع الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وهذه لغة قرار ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن

في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧، وأن تؤكد عدم قانونية الاستيطان في الأراضي المحتلة، وبشكل خاص في القدس. إن هذه عناصر ذات أهمية بالغة لأي حل لقضية القدس مبني على القانون الدولي. ومن المؤكد أن أي حل يبدأ من الوضع القائم، الذي هو نتيجة سلسلة من الأعمال الإسرائيلية الهادفة لتوسيع رقعة الاستيطان؛ لخنق القدس وقطعها عن جوارها العربي، مرفوض من قبل الشعب الفلسطيني، وحتى العودة إلى الوضع ما قبل أحداث سنة ٢٠٠٠ غير مقبول، وذلك لأن إسرائيل قامت بنشاط استيطاني مستمر في القدس الشرقية منذ احتلالها عام ١٩٦٧. في النهاية، يجب أن تكون جميع المسائل التي تتعلق بالقدس مطروحة للتفاوض. هذا الموقف يرجع إلى التزام أمريكي قدمته الحكومة الأمريكية للطرف الفلسطيني وللوفد الفلسطيني، الذي حضر مفاوضات مدريد وواشنطن، حيث قالت الحكومة الأمريكية في رسالة تطمينات رسمية ما يلي: أي أعمال، لأي طرف كان، وخاصة أعمال أحادية الطرف، تضر في نهاية المفاوضات وتؤثر سلباً على الوضع، يجب منعها. وهذا يعني أن الولايات المتحدة أخذت موقفاً يقول: أي أعمال تضر بالمفاوضات، أو بالنتائج النهائية للمفاوضات مرفوضة، ولقد كان معنى هذا الكلام الواضح أنه كان على الولايات المتحدة أن تعارض، على سبيل المثال، الاستيطان. ونحن نعلم أن هذا لم يحصل. بل إن توسيع رقعة الاستيطان في القدس الشرقية، وفصل المدينة عن جوارها العربي، استمر خلال المفاوضات، وكان هذا خطأ واضح من الجانب الأمريكي.

لقد طلب الوفد الفلسطيني للمفاوضات في مدريد وفي واشنطن من القيادة الفلسطينية منذ يوم صدور رسالة التطمينات هذه، أن تصر على الإدارة الأمريكية إعلان التزامها بهذا الكلام، وبأنه يجب على الولايات المتحدة أن تعارض جميع هذه الأعمال، فإذا كانت إسرائيل تضم الأراضي التي يتم التفاوض عليها، وإذا كانت إسرائيل تحسم من طرف واحد مصير هذه الأراضي، فما معنى التفاوض؟! وما هدفه؟! وما يمكن أن تكون غايته؟! في الحقيقة لم تكن إدارة الرئيس بوش الأب، وإدارة الرئيس كلينتون، وإدارة الرئيس بوش الابن، وافية لهذه الوعود ولهذه الالتزامات، فلم توقف توسع الاستيطان، ولا إغلاق الطوق على القدس الشرقية. إن العقبة الرئيسية أمام إدارة أوباما اليوم هي التغلب على هذه السياسات الفاشلة من قبل ثلاث إدارات سابقة. فإذا أراد الرئيس الجديد أن يصل إلى نتيجة إيجابية مرضية عادلة وثابتة في مفاوضاته، وأراد حلاً ثابتاً دائماً ومقبولاً لدى العرب والمسلمين والفلسطينيين، عليه أن يرفض كل هذه السياسات لجميع هذه الإدارات التي سبقت فيما يتعلق بالأراضي المحتلة عامة وبالقدس خاصة. إن هذه الأعمال تعارض القانون الدولي، وتعارض قرارات مجلس الأمن جميعها حتى عام ١٩٨٠، التي وافقت عليها الولايات المتحدة. وإنه فقط باتخاذ موقف صارم من هذه الأعمال الخاطئة في ممارسات ثلاث إدارات سابقة يمكن أن تفتح الطريق إلى السلام الدائم والثابت والعادل في القدس، وفي فلسطين، وفي الشرق الأوسط.